تعاون الحكومة والشعب

على الاصلاح الاجتماعى فى مصر

لحضرة صاحب السعادة محمد عبد الخالق حسونه بك

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية

" ألقى حضرة صاحب السعادة محمد عبد الخالق حسونه بك وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ، فى الثانى والعشرين من نوفمبر الماضى ، بقاعة بيريت بالجامعة الأمريكية ، محاضرة تناول موضوعها مسألة لعلها أهم ما ينبغى أن يتنبه له الحاكمون والمحكومون فى مصر ، وهى مسألة التعاون الدائم الذى يجب أن يقوم بين الحكومة والشعب لتحقيق الإصلاح الاجتماعى فى هذه البلاد . ويسرنا أن ننشرها نص هذه المحاضرة القيمة كاملة لما اشتملته من حقائق ومقررات يؤيدها التاريخ والواقع كما يؤيدها علم الاجتماع " .

" المحرر "

سيداتى ، سادتى :

قبل أن أتحدث الليلة إليكم ، يطيب لى كثيرا أن أتوجه بخالص الشكر إلى حضرات القائمين على الجامعة الأمريكية أن هيأوا لنا هذه الفرصة للبحث فى نواحى الشؤون الاجتماعية ، حتى يتعرف كل منا فى النهاية مركزه من الإصلاح الاجتماعى ويأخذ السبيل اليه . وهو عمل كريم جد مشكور من هذه المؤسسة الأجنبية ، يتفق وما طبع عليه الشعب الأمريكى من العمل المتواصل على رفع مستوى الإنسانية والذود عن تراثها المجيد .

وإنى ليطيب لى كذلك أن أشهد جمعكم هذا فى كثرته وأن آمل كثيرا من الروح الكريمة التى حدت بكم إلى هذه القاعة ، تستمعون إلى حديث فى الشؤون الاجتماعية ، أن كان يهم أبناء الوطن جميعا ، فانه لا يتصل مباشرة بصوالحكم الخاصة .

سيداتى ، سادتى :

موضوع حديثى الليلة هو تعاون الشعب مع الحكومة على الإصلاح الاجتماعى ، والكلام فى هذا الموضوع يقتضينا أن نحدد أولا المدى الذى نرمى اليه فى الإصلاح الاجتماعى ، ثم نتعرف الوسائل التى يمكن أن يتحقق بها ، ومن ذلك يتبين نصيب كل من الشعب والحكومة فى القيام به .

سيداتى ، سادتى :

الإصلاح بوجه عام هو تقويم المعوج من الأمور والنهوض به إلى درجة أعلى فى سلم التدرّج إلى الكمال يكون منه خيرأعم . ومقصودنا بالإصلاح الاجتماعى عادة هو مداواة العلل الاجتماعية التى تصيب طبقة من الجماعة فتحرمها رفاهية العيش وهناء الحياة وتقعد بها عن المساهمة بنصيب موفور فى إسعاد البيئة جميعا والرقى بها إلى مستوى أعلى ماديا ومعنويا .

فالفقر مثلا شر اجتماعى قالوا فيه إنه يكاد يكون كفرا . ذلك أنه ينزل بصاحبه عن الحد الأدنى للمستوى المادى والمعنوى فى حياة كريمة ، فيجعله قلقا غير مطمئن ، ونفسه مضطربة غير راضية ، وروح الحقد والحسد تملأ جوانحه ، وقد يأخذ كل هذا به فيضيع عليه رشده و يمد يده خلسة أو بطشا الى مال جاره يعبث به كما قد يعبث بما يصادفه فى سبيل ذلك من عقبات . ومن هنا كان الفقر السبب الأول فى الإجرام فى أغلب صوره .

ثم إنه قد يتصدّع منه بناء الأسرة فيتشرد أفرادها و يسلكون سبلا نابية قد تتحدر بهم أيضا الى الإجرام .

والفقر فى بعض الصور نوع من ظلم الجماعة ، يحسه المعوزون ، فيتألفون على دفعه والعمل على تحطيم الأسس التى تقوم عليها سعادة غيرهم والتى هى علة حرمانهم ، وقد يجىء هذا فى عنف لا يبقى ولا يذر .

فالفقر علة اجتماعية خطيرة بل هو مصدر الشقاء وأس البلايا . وهو علة اجتماعية من ناحية أخرى . ذلك أن الفقير فى هزاله ، فى مرضه ، فى جهله ، عبء على الجماعة لا سبيل الى انسجامه معها ، يحرمها من نشاطه ونشاط ذويه وانتاجهم ، فيقعد بها عن المضى الى استكمال أسباب التقدّم والرقى .

الفقر شر اجتماعى فكيف نعالجه ؟ أيكون ذلك عن طريق البر والإحسان ؟ أم يكون عن طريق توفير أسباب الكسب للعاطل عن العمل و إصلاح القوانين الاجتماعية فى بيئته حتى يحس السعادة بين يديه من كسبه وعرق جبينه لا فضل لأحد فيها ؟

والمرض فى مختلف مظاهره شر اجتماعى آخر . ذلك أن ما يصاحبه و يتخلف عنه من آلام وعلل يحرم الجماعة نشاط بعض أعضائها ، وقد يجعل منهم فى بعض الصور عجزة غير قادرين على العمل ، و يلقى بهم عبئا ثقيلا عليها . والرجل العليل باجماع الاقتصاديين هو دائما خسارة على بلاده ، فانه لا ينتج الانتاج المثمر لنفسه ولوطنه بقدر ما أنفق عليه فى مختلف شؤونه .

فكيف نتوقى المرض وكيف نعالجه ؟ نترك المحروم وشأنه يتدبر أمر نفسه ، يتلمس الدواء ما استطاع اليه سبيلا ، وهو لا يجده غالب الأحايين؟ أم يدفعنا الحرص على سلامته وتقديرنا أثر هذه السلامة فى رفاهيتنا جميعا بل فى ذات وجودنا الى أن نأخذ بيده ، ندفع عنه غوائل المرض ونستأصله ان أصابه على الرغم منا .

والجهل ثالث الشرور الاجتماعية ، يحرم صاحبه نعمة النور و ينزل به الى الظلمات الأولى ، ينأى به عن التطور مع تقدم التفكير الإنسانى ، ويلقى به حجرا فى سبيل تقدم الجماعة .

فكيف نبدد الظلام وكيف يشع النور ؟

أنترك كلا وشأنه يتلمس العلم والمعرفة عن طريق ذوى القدرة والكرم ، أم يجب على الدولة أن تقوم بنصيب معلوم فى التثقيف العام ؟

والأسرة نواة الجماعة، إن استقام أمرها وكانت وحدة متماسكة متجانسة تؤلف المودة، وتبعث الرحمة بين أفرادها ، استقام أمر الجماعة ، واد تراخت روابطها واشتط كل من أفرادها سبيله تفككت وشع من ذلك الكثير من الرذائل الاجتماعية .

فهل على الدولة أن تمكن من دعائم الأسرة وأن تسهر على بنائها ترعاه بالترميم بين آونة وآونة ، أم أن هذه مور ، على شدة تفاعلها فى أمر الجماعة ، من الروابط الخاصة التى لا يرجى نفع كبير من دوام تدخل الدولة فيها ، وأن الأوفق تركها لسلطان الرأى العام ينزل العابثين بنوابيسها منازل التحقير والازدراء و يسد طيهم مراتب الكرامة والتقدير ؟

وانحطاط مستوى الآداب العامة، وتفشى العادات السيئة، وانتشار الخرافات، من العلل الاجتماعية التى يقاسى منها أصحاب الذوق السليم الكثير من الآلام والمضايقات ، فكيف السبيل الى علاج هذا ؟

أنتركه لأولى الرأى وقادة التفكير يصلون بأقلامهم، وبالمثل العليا التى يضربونها، أم يجب على الدولة أن تتدخل فى هذه الناحية : ترشد وتهدى وتوقع الجزاء بالمخالف المتمادى ؟

واذا نظرنا من ناحية أخرى أرفع وأعم ، نجد الحرية والمساواة نعمة النعم ، والظلم والاضطهاد من أخبث الشرور الاجتماعية .

فكيف ننشر نعمة الحرية ونحقق بين مواطنينا العدل والمساواة ؟ كيف نستأصل الظلم من جذوره ونقتلعه من النفوس الصغيرة لنغرس مكانه حب المساواة والإخاء ؟

سيداتى ، سادتى :

ليس من قصدى الليلة أن أحصى لكم العلل الاجتماعية . إنما حرصت على أن أستعرض

أمامكم بعضا منها، يستأهل فى نظرى أن يكون دوما محل الدرس والعناية حتى نتوصل إلى علاجها والقضاء عليها فى النهاية .

وهذه العلل ليست خاصة بأمة دون أخرى ، ولا ببلد دون بلد . بل تكاد تكون من مستلزمات الحياة فى الجماعة ، نشأت معها وتجرى فى كل بيئة ، غير أنها تخف وطأتها كلما اطرد النمو الاجتماعى والتقدم السياسى .

فكيف عالجها غيرنا من الأمم ؟

إذا تقصينا تاريخ الإصلاح الاجتماعى فى مختلف البلاد وجدنا له اتجاهين أو مذهبين .

ففى الأمم التى تقدمت تربيتها السياسية وحسنت أحوالها الاقتصادية ، أدرك الأفراد بسهولة أهمية التعاون الاجتماعى وتطهير الطبقة المحرومة من علتها ، فعملوا طواعية ، وعملوا فى سخاء وكرم ، أفرادا وجماعات ، على التغلب على تلك العلل وتركوا للحكومة سد ما تقصر جهودهم أو مواردهم عن القيام به .

ففى مصر الفرعونية كان يتولى توزيع الصدقات موظف خاص نيابة عن الملك . كما أصدرت الحكومة قانونا بإعدام من اعتد البطالة ، ومعاقبة من اتخذ وسيلة غير مشروعة للتعيش ، وقد يفسر هذا عراقة التشرد والبلطجة فى مصر .

وفى أثينا شيدت ملاجئ للحتاجين وكانوا أيضا يطعمون ويعالجون من أموال ذوى اليسار وقد نظمت الدولة معاشا للأرامل والعجزة وضحايا الحروب .

وتولت الدولة فى اسبرطه تربية الأولاد الذكور إلا من كان منهم ضعيف البنية فكانوا يقتلونه .

وفاقت روما أثينا فى البر بالمعوزين ، فأجزلت الدولة لهم العطاءات الشهرية ، وتولت تعليم أبنائهم ، وشجعت الزواج ، وأدخلت وسائل الترفيه الشعبية ، وأنشأت لهم حمامات عامة .

هذا البر القديم وإن كان محمود الأثر إلا أنه كان فى الغالب مشوبا بأغراض سياسية أو عسكرية ، أما البر الذى جاءت به الأديان الثلاثة بعد ذلك فكان خالصا لوجه الله ، قوامه المساواة والأخوة بين الجميع . فترى اليهود يعتبرون الأرض جميعا ملكا لله ، ولذلك يرتبون للفقير حقا فيها وفى غلتها . كما نرى المسيحيين لايجارون الرومان فى إطلاق الصدقات ، بل يتحرون حاجة كل فرد فيسدونها .

ومن الإنصاف أن نذكر للكنيسة ما قامت به فى هذا السبيل وخاصة إنشاء الملاجئ والمآوى والمستشفيات ومكاتب المساعدة .

وجاء الإسلام بأسمى ما وصل اليـه عقل البشر من مبادئ اجتماعية ، فكانت الزكاة والصيام ركنين من أركانه الخمسة وجاءت آيات الكتاب الحكيم بما فيه علاج العلل الاجتماعية على ما سنذكره .

واليوم نجد التعليم فى انجلترا تقوم به هيئات خاصة فى كافة مراتبه . فالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات أنشئت ونمت واستكملت وجودها بعيدا عن التدخل الحكومى . ذلك أن أفراد الشعب أحسوا منذ القدم وجوب محاربة الجهل و إدخال النور إلى اخوانهم وجيرانهم فعملوا ولم ينتظروا أن تنتبه الحكومة وأن تعمل .

وفى أمريكا كذلك نصيب الحكومة فى محاربة الجهل ونشر العلم محدود ، فالجامعات فى أغلبها والمؤسسات العلمية ومعاهد الدرس والبحث أنشأها الشعب ورعاها الشعب .

والجامعة الأمريكية التى تضيفنا الليلة مثال بارز أمامكم للجهود الخاص الذى لا تتوجه الحكومة .

وفى تلك البلاد أيضا أنشأ الأفراد والجماعات من أموالهم المستشفيات ودور العلاج ، ومدوا للعوزين فى أسباب دفع الأمراض والوقاية منها ، فخففوا بذلك عن المحرومين الكثير من ويلات الفقر ويسروا لهم السبل إلى حياة إن لم تكن كلها هنيئة فهى محتملة غير كريهة .

وفى تلك البلاد أيضا تدخلت الحكومات بدورها ، تقوم بنصيبها من الإصلاح الاجتماعى ، فأمنت العامل ضد البطالة ، وأمنته ضد اصابات العمل ، وأمنته فى شيخوخته ، وأمنت المحرومات من أزواجهن ، وأمنت أولادهن . فعلت المستقبل أمامهن باسما غير مظلم .

من هذا كله قرت نفس العامل ، وانصرف الى استكمال أسباب الثقافة والتقدم الاجتماعى ، وانصرف عن أعمال الاضطراب والعنف .

و إذا كان العامل قد خص بذلك القسط الوافر من العناية ، فلأن تلك الأمم بلاد صناعية تعيش فى الغالب من الصناعة والتجارة إلا أنها لم تهمل أمر الفلاح ، بل أخذت بيده فى كثير من النواحى ، وازداد حرصها على رعايته كلما ألمت الأزمات . ذلك أن الأرض على كل حال هى مصدر الخير والبركة ومنها نعيش . وإلى جانب هذا كله يعمل أولو الرأى على نشر روح التعاون الصحيحة بين الأفراد .

هذا ما كان فى تلك البلاد . فظلت أوضاعها السياسية سليمة تتكيف فى هوادة وفقا لتطور الظروف الاجتماعية ، وظلت أداة الحكم تسير لينة لا يعتورها اضطراب مزعج .

أما فى الناحية الأخرى ، فنرى أممـا لم تبلغ من التربية السياسية شيئا كبيرا وجرت ملابساتهـا الاقتصادية ضعيفة غير مرنة ، ولم تتجه الأفكار إلى التوسع فيها وبقيت الغرائز الأولى تحجب عن الطبقة الممتازة أهمية التعاون الاجتماعى وأهمية الترفيه عن الطبقة المحرومة على النحو الذى أسلفنا ، بل امتدت بها الأثرة تدفعها إلى أن تحبس الخير عن الطبقة المحرومة ، وتضيقها من الاضطهاد المـادى والمعنوى ألوانا مختلفة ، فكانت النتيجة فى النهاية أن نادى بعض ذوى الرأى بالمبدئ الاشتراكية فدعتهم الناس أفواجا وحققوا قسرا نوعا من المساواة ، من ناحية توزيع الثروة ومن ناحية الأهمية السياسية للتمتع بالحقوق العامة .

إلا أن هذه المساواة لم تتحقق تدريجيا ، بل جاءت طفرة . فلم تتعودها الطبقة المحرومة ، وكان من أثر ذلك أن أبطرها رغد العيش ، وتجاوزت بدورها الحدود الطبيعية ، فاستمرت تستزيد من المزايا ، فتخلف عن ذلك كله فى كثير من الأحوال نوع من الانحـلال الاجتماعى تلاشت فيـه مقومات الشعب ، ففقدت الطبقتان الممتـازة والمحرومة كل استقرار واطراد فى التقدم الاجتماعى ، وذلك فضلا عما صاحب هذه الحركات من اضطرابات عنيفة جرفت فى بعض الأحوال سعادة الجيل الذى قام بها .

سيداتى ، سادتى :

من هذه الصورة المصغرة السريعة ترون أن التعاون الاجتماعى ، أن البذل فى سبيل الطبقة المحرومة ، أن النزول لها طواعية عن جزء من الثروة المكنوزة ، أن مد يد المعـونة اليها عن طريق التشريع والدراسات الفنية المنظمة والإرشاد والهداية ، إن هو إلا نوع من التأمين الاجتماعى يحفظ على الطبقة الممتازة ما فى يدها ويقيها شر الاضطراب والعنف ، ثم هو يعود اليها ثانية خيرا مشكورا عن طريق نمو الطبقة المحرومة وتعاونها معها فى تقدم الجماعة عامة .

سيداتى ، سادتى :

أظن أنكم قد تبينتم مما تقدم وجهة نظرى فى الإصلاح الاجتماعى وأنه لا يتحقق الا بالتعاون بين الشعب والحكومة .

يجب أولا على الشعب أن يتآزر على الإصلاح الاجتماعى ، وعلى الطبقة الخاصة الممتـازة أن تبدل من مالها ، أن تقدم من جهود أفرادها خدمات اجتماعية صحيحة ، أن يعمل ذوو الرأى وقادة الفكر على الإرشاد والتوجيه .

وعلى الطبقة المحرومة — وهى الأغلبية — أن تدرك الروح التى يصدر عنها هذا البذل وتلك المساعدة ، أن تفهم حقيقة التعاون الاجتماعى وتهيىء له ، أن تقبل عليه تسترشد وتستصلح مؤمنة أن نتائجه عائدة عليها .

ثم يأتى دور الحكومة تنفق فى هـذا السبيل كل ماتستطيع ، وتتولى التنظيم والتوجيه وتحقيق الانسجام بين المجهودات الخاصة ، وتوفير أسباب النجاح لهـا ، بحيث لا تسرف فى التدخل ولا تتهاون بل تكون بين ذلك وسطا .

والاحظ أخيرا أنه كلما تحقق الإصلاح الاجتماعى بالقـدر الكافى تدريجا ، استقرت جذوره ، ونمت فروعه . وأنت باطيب الثمرات . والطفرة هـا ، شأنها فى مختلف النواحى ، لا تحقق الإصلاح طويلا ولا تجئ فى سلام تؤمن معه العواقب .

سيداتى ، سادتى :

إن هذا الذى ندعو إليه الطبقة الممتازة ليس نوعا من التأمين الاجتماعى يكفل مصلحتها على ما قدمنا فحسب ، بل إنه أيضا أداء فريضة يوجبها الدين الإسلامى ، دين السواد الأعظم من أهل هذه البلاد .

فالإسلام يأمر بالبر والإحسان ، ويدعو إلى المحبـة والتعاون الاجتماعى ويتوعد الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونهما فى سبيل الله بعذاب أليم ، قال تعـالى :

"لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ، وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ" .

وقد بين سبحانه وتعالى فى هذه الآية أن البذل لا يكون برا إلا حيث يكون فى موضع البذل ، وهو أساس الخدمة الاجتماعية الصحيحة ولذلك ذكر من يبذل إليهم المـال ، وأنهم أهل القرابة ، واليتامى والمساكين ، من سأل منهم ومن لم يسأل ، والغرباء المحتاجون المنقطعون عن بلادهم وأموالهم .

وقال تعالى فى آية أخرى "وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ" فأوجب بذلك الزكاة فى مال كل مسلم مكلف وهو سبحانه وتعالى لم يجعلها عبادة فحسب ، ولم يرق بها ركنا من أركان الإسلام الخمسة فحسب ، بل إنه جعل للسائل والمحروم حقا فيها .

سيداتى ، سادتى :

إن الدعوة التى أتوجه بها اليوم إلى أغنيائنا وذوى اليسار منا ، دعوة قام بها منذ القدم آباؤنا الأولون ، وإياها دائما القادرون من أهل هذه البلاد فى سخاء وكرم ، نزولا منهم على أحكام الدين الحنيف فأنشأوا التكايا ودور العلم وحبسوا عليها الأموال الكثيرة الغزيرة الغلة .

فالأزهر الشريف أقدم جامعة إسلامية فى العالم أنشأه ذوو الفضل والكرم ، وتعهده من جاء بعدهم ممن جرى مجراهم ونسج على منوالهم ، حتى ازدهر بالعلماء والطلاب وأصبح منارة العلم والعرفان فى الشرق الإسلامى ومنبع النور والهدى .

والمساجد أكثر المسلمون فى إقامتها تقربا إلى الله تعالى ، حتى تعم بها التقوى ويكثر من ورائها البر والإحسان .

والجامعة المصرية أنشأها بعض رجالات مصر من ذوى الرأى والعزيمة حتى يفسحوا للامة فى تعليم حر غير مقيد ولا محدود . فاتت بأطيب الثمرات واستمرت تؤدى رسالتها حتى اندمجت سنة ١٩٢٥ فى جامعة فؤاد الأول .

ومدارس الجمعية الخيرية الإسلامية ، وجمعية العروة الوثقى ، وجمعية المساعى المشكورة ، والجمعيات الخيرية القبطية والاسرائيلية والأجنبية ، قامت كلها بنصيب موفور مشكور فى تعليم أبناء الشعب ونشر الثقافة والعرفان .

وقد اتجه أخيرا أهل البر والإحسان إلى إقامة الملاجئ تؤوى اليتامى وأبناء السبيل وتبر بالعجزة وذوى العاهات الذين لا يجدون سبيلا إلى الكسب الحر ، كما اتجهوا إلى إقامة المستشفيات ودور العلاج ورصدوا عليها مما رزقهم ربهم حتى تستمر فى أداء مهمتها . وهو لون جديد من الإحسان فى مصر نغتبط له كل الاغتباط لأنه يتفق وحاجات الطبقة المحرومة فى عصرنا هذا .

ففى مصر الآن ٦٥ ملجأ أهليا ، و٥٠٠ جمعية خيرية ، و١٦٦ ملعبا رياضيا أهليا ، و١٧٧ ناديا رياضيا . ويرجع الفضل للمجهود الفردى فى وجود الحمامات العامة فى القاهرة وباقى المدن .

ونحن ندعو فى حرارة الى المزيد من هذا البر والاتجاه وجهته ورصد الأموال فى هذا السبيل ، كما نأمل أن يكون للمنشآت الخاصة بالبحث العلمى فى المسائل الاجتماعية نصيب من بر ذوى اليسار فينا .

سيدتى ، سادتى :

دعونا إلى البر والإحسان حتى نخفف عن الطبقة المحرومة ، نأخذ بيدها ، ونحقق التعاون الاجتماعى .

وهذا التعاون واجب أيضا بين ذوى البر والفضل حتى نصل إلى غايتنا ، ذلك أن الإحسان الفردى مهما كان غزيرا قليل الفائدة محدود الأثر فى الإصلاح ، أولا لأنه لا يلاقى حاجات الجماعة فى مختلف نواحيها ، وثانيا لأنه موقوت لا يخفف الألم إلا لوقت معلوم . لهذا كان بيت المال فى العهود الإسلامية الأولى . يجمع الصدقات ويودعها ديوانا خاصا ، له أفرع

فى الأمصار والولايات تتولى الإنفاق منها على المحرومين. وكم نحب أن نستعيد هذه السنة الطيبة فتأتلف الجمعيات الخيرية تحت رقابة الحكومة، وتؤدى رسالتها تحت اشرافها، واليها يكون البذل والعطاء ، والقليل الذى نتصدق به يتجمع عندها مالا وفيرا تستطيع به أن تحقق عملا منتجا مفيدا .

سيداتى ، سادتى :

إن التعاون فى البر ودفع الشرور الاجتماعية بين الأفراد يكاد يكون أسلم سبيل للتخفيف عن الطبقة المحرومة فى الظروف التى تجتازها البلاد، ذلك أن لاستقلال ألقى على كاهل الحكومة تكاليف باهظة من حيث الدفاع الوطنى ، فما يتبقى بعد ذلك لإنفاقه فى الإصلاح الاجتماعى قليل، ولذلك كان عبؤه فى الغالب على القادرين منا ، بل وعلينا جميعا ، بقروض معدودات نتقدم بها إلى الجمعيات الخيرية المنظمة .

ومع هذا فان حصة الحكومة فى الإصلاح الاجتماعى فى الوقت الحاضر لا يستهان بها :

١ — للبر :

للحكومة — ومعها الأوقاف والهيئات المحلية — ٤١ ملجأ تؤى ٥٣٨٨ لاجئا ، ينفق عليها ١٦٢,٣٢٦ جنيها .

وفى القاهرة ستة مطاعم للشعب وفى المديريات مطاعم مماثلة .

وبوزارة الزراعة ما يزيد على ٧٨٠ موظفا فنيا مهمتهم الإرشاد الزراعى للفلاح وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بواسطة مصلحة العمل بما يلزم العامل من مساعدات ودراسات وتشريع ، وبها ٢٥ مفتشا يسهرون على صحة العمال وحماية الأحداث والنساء فى المصانع وتنفيذ قوانين العمل ، كما تقوم بواسطة مصلحة التعاون و إدارة الفلاح برسالتها لرفع مستوى الفلاح ماديا ومعنويا .

وتعين الوزارة الجمعيات الخيرية والهيئات الرياضية بمبلغ ٢٥,٧٢٠ جنيها .

وتصرف وزارة الأوقاف على الأعمال الخيرية ما يزيد عن ١٠٠ ألف جنيه .

٢ — لمعالجة المرضى :

بالقطر المصرى ٤٨٠ مستشفى وعيادة خارجية لمعالجة الفقراء من الأمراض المختلفة ، تابعة للحكومة أو الأوقاف أو مجالس المديريات ، وبها ٨٤٥ طبيبا ، و١٥٣٢ حكيمة وممرضة ، و٨٧٨ ممرضا . وعولج فيها سنة ١٩٣٩ حوالى ٩,٥٦٥,٧٨٦ شخصا ، وبلغت تكاليفها فى سنة ١٩٣٩ حوالى ١,٢٩٧,٤٦٦ جنيها . هذا عدا مستشفيات الانكلستوما

والبلهارسيا وعددها ٩٤ يعمل بها ١٠٤ أطباء عولج فيها سنة ١٩٣٩ حوالى ١,٤١٢,٠٧٥ شخصا، فضلا عما تقوم به من وسائل الوقاية المتعددة، بخلاف مراكز رعاية الطفل وعددها ٩٣ ثابتة ومتنقلة ويعمل بها ٩١ طبيبا، و١٣٠ حكيمة، و٣٩٠ ممرضة، وعولج فيها نحو ١٢٠,٠٠٠ طفل وبالقطر ٢١٩ مكتب صحة لها ٢١٩ طبيبا ولوزارة الصحة أربع مجموعات صحية ملحق بها مغاسل وحمامات للشعب، عدا المجموعات الصحية والمغاسل بالأقاليم، وهى تابعة لمجالس المديريات .

وهذا علاوة على الخدمات الطبية التى تقوم بها وزارة المعارف ، فبها ٧٦ طبيبا يعملون فى الوحدات العلاجية والأبحاث والوقاية ، وبها ٩ طبيبات و٤٧ ممرضة . ويعالج بالقاهرة وحدها ما يزيد على ١٣٠ و ٣٢ تلميذا وتلميذة .

وللحكومة ١٥٥ صيدلية ملحقة بالمستشفيات الحكومية ويعمل بها ٧١ صيدليا .

وبذلك تكاد الحكومة تنفرد بخدمة الشعب فى الناحية الطبية اذا استثنينا القليل من المستشفيات والمستوصفات التابعة لبعض الجمعيات أو الأفراد .

٣ — لمحاربة الجهل :

نرى وزارة المعارف ومجالس المديريات تنفق فى هذا السبيل حوالى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا.

سيداتى ، سادتى :

جعلت وزارة الشؤون الاجتماعية المبادئ السالف ذكرها أساس عملها لتحسين حال الفلاح ، وقوام مشروع المراكز الاجتماعية الذى هو أول مشروعاتها لهذه الغاية. ويقوم هذا المشروع على اشتراك الحكومة والفلاحين فى النهوض بالفلاح وترقية القرية . وسبيله الى ذلك اقتناع الفلاحين بحاجتهم الى الإصلاح فى نواحيه المختلفة من صحية واجتماعية واقتصادية، واشتراكهم بناء على ذلك الاقتناع فى إنشاء مراكز اجتماعية فى قراهم تتولى أعمال الإصلاح فى تلك الوجوه المختلفة ، فتعمل على مكافحة الأمراض وعلاج المرضى وتوفير البيئة الصحية فى الأشخاص والمساكن والقرية ، وفض المنازعات وإيجاد روح الوئام بين الأهالى ، وترغيد المعيشة فى القرية ومكافحة السأم المخيم عليها، ونشر الثقافة الريفية للفلاحين وزيادة مواردهم بتحسين طرق الزراعة واستغلال المحاصيل ونشر الصناعات المنزلية والزراعية وغير ذلك مما يطول شرحه ويتطلب محاضرة خاصة بل عدة محاضرات . ولعلكم قد وقفتم على كنه ذلك المشروع وعرفتم أغراضه ومزاياه مما نشر عنه فى مناسبات مختلفة .

على أنى أذكر هنا إجمالا أنه مثال واضح للتعاون بين الحكومة والأمة لتحقيق غرض من أجل الأغراض ، وهو رفع مستوى الفلاح . فقد بنى المشروع على اشتراك الفلاحين مع الحكومة ، سواء فى إقامة المراكز الاجتماعية بداءة ، أوفى إدارتها بعد ذلك .

ولا يفوتنى أن أشير بهذه المناسبة الى تجربة مماثلة فى نفس الناحية ، وإنما قوامها مجهودات شعبية قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، لتحسين حال الفلاح واصلاح القرية على أساس اقناع الفلاحين بواسطة اخصائيين اجتماعيين فنيين بحاجتهم الى الاصلاح والتدرج بهم فى سبيله ، واختارت تلك الجمعية لهذا الغرض قريتى شط نوف والمنايل لإجراء تجربتها فى إصلاح القرية وقد سارعت الحكومة الى معاونة الجمعية على السير بهذه التجربة لتوفير الخدمة الصحية بالقريتين وتعيين الزائرات الصحيات مع منح إعانة مالية الى الجمعية لمواصلة التجربة .

ويبدو التعاون هنا جليا بين الحكومة من جانب ، وبين فريق من المصلحين الاجتماعيين ممثلين فى تلك الجمعية والفلاحين الذين ينتفعون بالإصلاح ويقبلون عليه فى القريتين من جانب آخر .

سيداتى ، سادتى :

لست أعرف ميدانا يتجلى فيه التعاون بين الحكومة والأمة كما يتضح فى ميدان الحركة التعاونية . ولقد مر التعاون فى مصر بأدوار ثلاثة :

(أولا) نشأ شعبيا كما ينبغى له وكما هو شعبى فى مختلف البلدان المتقدمة . وكان رائده فى مصر "المغفور له عمر لطفى" الذى دعا اليه وأسس عددا من جمعياته وبذل فى سبيل انشائها وادارتها كل ما يملك من جهد وهمة غير أن موقف الحكومة حيال الحركة التعاونية وقتئذ كان بعيدا عن فكرة المؤازرة والتأييد ، فما لبثت تلك الجمعيات التعاونية أن اضمحلت بعد وفاة منشئها .

(ثانيا) أدركت الحكومة مرامى التعاون فاطمأنت اليه وعزمت على مناصرته ومن ثم أصدرت قانون التعاون الزراعى سنة ١٩٢٣ الذى صبغ الحركة بصبغة حكومية . على أن هذا الدور الحكومى لم يستمر سوى أربع سنوات .

(ثالثا) صدر قانون التعاون العام سنة ١٩٢٧ متضمنا أحكاما جديدة تكفل التضامن بين الحكومة والشعب للسير بالحركة التعاونية ، وبهذا بدأ العهد الحكومى الشعبى للحركة التعاونية فى مصر ، ولا تزال فيه للآن سياجا للتعاون بين الحكومة والأمة فى هذه الناحية الهامة من نواحى الإصلاح .

وهذا العهد الحكومى الشعبى للتعاون يلقى على كاهل الحكومة واجبات وعلى كاهل الأمة واجبات أخرى . فعلى الحكومة مثلا أن تنظم الحركة التعاونية وأن تشرف عليها وتنظم حساباتها وتراقب سيره ، كل ذلك بواسطة مصلحة التعاون وموظفيها المنبثين فى الريف ، المتغلغلين فى أقاصى القرى . وعلى الحكومة كذلك أن تساهم فى تمويل الجمعيات التعاونية ، وهى تؤدى هذه المهمة بواسطة بنك التسليف الزراعى منذ تأسيسه فى سنة ١٩٣٠

هذا هو أهم واجبات الحكومة حيال الحركة التعاونية ويتلخص فى مناصرتها بالتشريع والتمويل والتنظيم والإشراف . أما واجبات الأمة نحو تلك الحركة فكثيرة لأن التعاون من

الشعب وللشعب ، ومهمة الحكومة نحوه ليست سوى مهمة وقتية فلا تلبث أن ترى الشعب وقد أصبح بحيث يستطيع السير بالتعاون وحده حتى تنفض يديها وتسلم الحركة اليه سليمة قوية .

وعندئذ يحل الاتحاد التعاونى المؤلف من الجمعيات التعاونية محل مصلحة التعاون ، ويحل موظفو ذلك الاتحاد محل المفتشين والمراجعين والمنظمين بهذه المصلحة ، ويقوم بنك التعاون المركزى الذى سوف تساهم فيه الجمعيات التعاونية بنصيب وافر مكان بنك التسليف الزراعى .

على أنه فى المرحلة الحاليـة . وحتى يتم ذلك . تقع على كاهل الأمة كما قدمنا واجبات كثيرة حيال الحركة التعاونية .

فعلى الطبقة المثقفة أن تعرف كنه التعاون ، وأن توقن انه السبيل القويم إلى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى معا . وعلى المهتمين بشؤون الشعب الحريصين على ترقيته ، أن يوقنوا أن نشر التعاون فى أنحاء الريف هو أضمن الوسائل للنهوض بالفلاحين من جميع الوجوه ، لأنه يجعلهم ينهضون بأنفسهم برغبة وعزيمة منهم .

وعلى العاملين فى الحركة التعاونية من أعضاء الجمعيات ومجالس إداراتها أن يذكروا دائما أنهم يعملون فى حركة عامة يتوقف تقدم الأمة على حسن سيرها ونجاحها . فيطرحوا الأنانية جانبا ، بل ليوفقوا دائما بين مصلحتهم الذاتية وبين مصلحة المجموع . لأن التعاون لا ينفى المصلحة الشخصية ولكن يطابق بينها وبين الصالح العام . وليراقبوا الله دائما فلا يعمدوا إلى استغلال الجمعيات لأنفسهم وفيها الفقراء والضعفاء ، المحتاجون إلى المعونة والمساعدة .

ولا يغفلوا لحظة عن أن هذه الحركة التى يساهمون فيها ترمى إلى ترقية البلاد من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، فاذا كان الاقتصاد سبيلها ، فان الاجتماع غايتها . ومن ثم يجب عليهم أن يقيموا المنشآت التى ترقى بالقرية وترفع مستوى أهلها ، وأن يبذلوا المثل فى سبيل البر والإحسان حتى يشعر فقير القرية بأنه ليس منبوذا ولا منسيا من مواطنيه المحسنين .

و بعد ذلك أقول إن على الحكومة والأمة معا فى هذا المجال واجبا أساسيا ، وهو أن تقويا روابط التعاون بينهما فى هذا الدور الذى تجتازه الحركة التعاونيـة وأن تعملا متضامنتين لخير هذه الحركة التى يرجى منها أكبر النفع للبلاد .

" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " .

سيداتى ، سادتى :

عرضت أمامكم صورة مما يصح أن يجرى به التعاون بين الشعب والحكومة فى الإصلاح الاجتماعى ، وعرضتها سريعا من غير أن أثقل عليكم بتفاصيل هذه المعاونة إذ كل أملى هو أن تتركوا هـذه القاعة موقنين بوجوب هذا التعاون فى حدود معلومة . أما تفاصيله واتجاهاته الفنية فاتركها يعالجها غيرى فى فرص أخرى .